الامساك بالمواقف الاستراتيجية أو المواقف التي تتناول حقبات زمنية ، وانما يتوجب ايضا الغوص في التفاصيل والاحاطة بها، فهي أحيانا انما هي طلائع لاتجاهات حركة رئيسية. وملحوظ لنا جميعا ان الفترة الحالية حبلى بالاحداث والمتغيرات، فهل هذه الاحداث تبرهن على صوابية تحليلنا وان علينا التصويب وأن علينا الاغناء وبذلك نتفادى المقولة الممجوجة: لقد جاءت الاحداث لتؤكد صحة تحليلنا، وكفى الله المؤمنين شر النقد والتصحيح

هنا علينا الخروج من الجمود، بل وحينما نكتفي باجترار أفكارنا يتوجب على الفور قرع جرس الانذار. فالتوفيق يعني التأخر حسب كلمة المربي كالينين، بل يعني الشيخوخة والموت، وهو يعكس نشوء مشكلة تفرض علينا امعان النظر فيها بغية دحرها ، وهذا لا يكون الا ان أفلحنا في تحسس حركة الجديد وبالتالي أنتجنا المزيد من الفكر.

هذه المقدمة ضرورية بوجه عام أكثر منها ملحة لحديثنا الملموس هذا اليوم. وفي الملموس، لقد تم توقيع اتفاق القاهرة الذي ضمن للاسرائيليين التحكم بالمعابر ومنع أي شخص لا يرغبونه من دخول الوطن، ومساحة أريحا تحددت حسب الرغبة الاسرائيلية، والمستوطنات مكفول بقاءها بل سيكون لها خطوط سير خاص بها محمية بقوات الاحتلال المتمركزة فيها وحولها بل وللقوات والمستوطنين حرية الحركة في الطرقات الفلسطينية أيضا. ومما قيل من قبل الفريق المفاوض عن سلطة وطنية فلسطينية هو أقل من المجلس البلدي لتل أبيب وما قيل عن جيش وطني مكون من ٢٠ ـ ٣٠ ألفا تقزم الى مجرد جهاز شرطي قوامه ٨ ـ ٩ الآف عنصر غالبيتهم من الخارج ويمكثون هنا بتصريح، ومهمتهم السهر على تنفيذ اتفاق اوسلو وسلاحهم البنادق والرشاشات من جهات صديقة لاسرائيل. أما المياه في الضفة والقطاع فهي تحت المسؤولية الاسرائيلية. وهذا حال الجمارك التي تعود على الاسرائيليين بربع مليار دولار سنويا، أما الضرائب فسوف تحال لسلطة الحكم الذاتي وكانت عائدات الاحتلال منها نحو ٢٠٠ مليون دولار بينما من المتوقع أن تتزايد الضغوط على المواطنين لرفع مدخولها لكيما تساهم في الصرف على الحكم الذاتي. وبالنسبة للاستيطان فهو مستمر والمصادرات مستمرة أيضا فيما الاختلال الديمغرافي متزايد في القدس. وما يشاع عن اقتراب عودة مئات الآف الفلسطينيين لم ينص اتفاق القاهرة على عودة ولو مجرد عشرة الآف، أي لقد بقيت مشكلة ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات على حالها، أما حق العودة بناء على القرار ١٩٤ الصادر عام ٤٩ فحدث